أثر برنامج " تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمنيERRY)) " على تمكين المرأة اليمنية الريفية اقتصاديًا واجتماعيًا في محافظة حجة: مديريتي عبس وبني قيس

د. نجوى أحمد نعمان عثمان - أستاذ مساعد – جامعة صنعاء – اليمن

ملخص: هدف البحث على التعرف على أثر برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني على تمكين المرأة اليمنية الريفية اقتصاديًا واجتماعيًا، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة البحث من صاحبات المشاريع الصغيرة جدًا اللاتي حصلن على تدريب ومنح مالية من مشروع تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني (ERRY)، في مديريتي عبس وبني قيس بمحافظة حجة ؛ لفتح مشاريع صغيرة وعددهن (73)، وقامت الباحثة بتطبيق الاستبانة بعد التأكد من صدقها وثباتها، وأظهرت النتائج أن امتلاك المرأة لمشروع صغير ساعدها ذلك في المشاركة باتخاذ القرارات الأسرية داخل المنزل، كما ساعدها بأن تكون مستقلة ماليًا والذي مكنها اقتصاديًا، بالإضافة إلى أن امتلاكها لمشروع صغير أعطاها الثقة بالنفس، والقدرة على التواصل والتحاور مع الآخرين، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا عند ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة لأثر امتلاك المرأة اليمنية الريفية لمشروع صغير وتمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا تعزى للمتغيرات (المستوى التعليمي – الحالة الاجتماعية).

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة، التمكين، برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمن ERRY.

The impact of "Enhanced Rural Resilience in Yemen (ERRY) program on the economic and social empowerment of Yemeni rural women in Hajjah Governorate: Abs and Bani Qais districts.

Abstract: The aim of the research is to identify the impact of the Enhanced Rural Resilience in Yemen Programe (ERRY) on empowering rural Yemeni women economically and socially. The researcher uses descriptive analysis survey as a method of research. The sample of this study involver the women beneficiaries that received funding from the ERRY program to open a small projects in Abs and Bani Qais districts ,Hajjah Governorate, and the sample size of this study is (73).To achieve the aim of the study, the researcher used a questionnaire to survey the opinions of the research sample after making sure of its validity and

reliability, and the study shows that woman who owns a small project has helped her participate in making family decisions at home, and It also helped her to be financially independent, which enabled her economically empowerment. In addition, woman owning a small project gave her self-confidence, and the ability to communicate and negotiate with others. Also, the study shows that there were no statistically significant differences at ($\alpha \leq 0.05$) between the average responses of the sample members to the impact of owning rural Yemeni women for a small project and her economic and social empowerment according to (educational level - social status).

Key Words: Small project, Empowerment, Enhanced Rural Resilience in Yemen(ERRY).

مقدمة الدراسة:

ما زالت اليمن تواجه ظروفًا اقتصادية واجتماعية وإنسانية وأمنية منذ عام 2014، بما فيها ظروف الحرب والصراعات الداخلية منذ مارس 2015، والتي أدت إلى انهيار البنية التحتية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانقطاع الرواتب (مريم الجوفي، 2017، ص14)، ودمرت الحرب والنزاع الحاصل في اليمن الاقتصاد اليمني، وعدم قدرة اليمنيين على توفير احتياجاتهم الأساسية، وخاصةً مع فرض الحصار الجوي والبري والبحري، وأدى الانهيار الاقتصادي إلى الوقوع في كارثة إنسانية كبيرة، وتقلص الاقتصاد اليمني بنسبة 2.6 في المائة، مع انخفاض في صادرات النفط، وانخفاض قيمة الريال اليمني مع ارتفاع كبير للدولار، وكل ذلك أثر بطريقة سلبية على اليمنيين، وتقليص فرص العمل، وعدم تقاضي الموظفين بالقطاع العام لمرتباتهم بشكل منتظم أو كامل من أغسطس 2016م(page 3,World Bank, 2019)، الأمر الذي أدى إلى وقوع العبء الأكبر على المرأة اليمنية، وخصوصًا بعد فقدانها للمعيل والذي قد يكون الأب أو الزوج أو الأخ، مما يجعلها المعيل الأساسي للأسرة، ويجعلها مضطرةً للعمل داخل وخارج المنزل (إيمان عبدالرحمن شريان، 2019، ص5؛ أحمد نور الدين، حسن شجاع الدين، محمد الشامي، 2017، ص13)، بالإضافة إلى تربية الأطفال، ومع انقطاع الرواتب، بدأت النساء في اليمن بالبحث عن أعمال لمساعدة أسرهن، إما العمل من البيت أو عمل مشاريع صغيرة، يستطعن إعالة أسرهن، وتحمل أعباء الحياة وخصوصًا في الوقت الراهن الذي تمر به البلاد، وأشارت غالبية الدراسات الحالية إلى أن وضع النساء اليمنيات يزداد سوءًا في اليمن، وتزايد الفقر بينهن وارتفاع نسبة المعيلات للأسر، وتدهور أوضاعهن في جميع المجالات التعليمية والصحية والاقتصادية والسياسية، والتخوف من تراجع الإرادة السياسية في تفعيل مشاركة النساء، وتطبيق ما أنجزته النساء في كسر القيود الاجتماعية والثقافية في 2011م، ومخرجات الحوار" الكوتا "، والذي يؤدي إلى تراجع في جميع الإنجازات التي حققتها النساء في العقود الماضية (مارثا عدلي،

أحمد كامل، 2018، ص6)، وتعتبر المشاريع الصغيرة مهمة جدًا في تنمية المجتمعات، ولها دورًا هامًا وأساسيًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تنمية الفرد الذي يقوم بممارسة العمل الذي يختاره، وتحفيزه على العمل مع الآخرين والقدرة على الاندماج مع المجتمع (عريب عبدالرحمن الوليدات، أمل محمد علي الخاروف، 2014، ص15)، بالإضافة إلى أنها تساهم في نشر ثقافة ريادة الأعمال للنساء وعدم الاعتماد على وظائف حكومية أو خاصة أو البحث عنها، وزيادة مشاركتها في النشاط الاقتصادي والمحاولة في رفع زيادة الدخل للأسرة، ويمثل ريادة الأعمال دور أساسي في زيادة الإنتاج المحلي وخلق فرص عمل، وإعطاء آثار إيجابية للمرأة خاصة ولعائلتها وللمجتمع بشكل عام(سمير عبدالله، محمد حتاوي، 2014، ص vii) .

وفي اليمن بدأ التشجيع لإقامة مشاريع صغيرة، وبالأخص للشباب والنساء، وبدأت المنظمات الدولية بمحاولة مساعدة المجتمع اليمني في ظل الوضع الراهن من خلال إعطاء منح لفتح مشاريع صغيرة، وتدريبهم في المهارات الحياتية وإقامة المشاريع، ونشر ثقافة ريادة الأعمال للشباب وللنساء، وخصوصًا في المناطق اليمنية الأكثر تضررًا من الحرب، حيث عملت هذه المنظمات على التركيز على تعزيز العمالة المنتجة للحد من الفقر والبطالة، والعمل اللائق الذي يدر دخلًا كافيًا للأسرة، وحماية الفرد وأسرته لحقوقه الاجتماعية والارتقاء بالأسرة ممثلة بالنساء، ومن ضمن هذه المشاريع مشروع تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني، والذي تنفذه أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والذي يهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات الريفية المتأثرة بالأزمة على الصمود والاعتماد على الذات عبر دعم سبل العيش والتعافي، والحكم المحلي، وتحسين فرص الحصول على الطاقة المستدامة.

ويعتبر التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء اليمنيات وخصوصا في الريف من الاهتمامات ذات العلاقة بالتنمية، كون المرأة هي نصف المجتمع، وفي الريف خاصة أعباء كثيرة تقع على المرأة اليمنية في تسيير شؤون الأسرة المعيشية، وأدوارها الإنتاجية إلى جانب أدوارها الإنجابية، بالإضافة إلى ممارسات التمييز والتبعية والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي تتعرض لها المرأة، وغياب استقلالها الاقتصادي وفرص الوصول إلى الموارد وخدمات التعليم والتدريب، والقدرة على الإسهام في صناعة القرار، والذي يدفعها في الوقوع في دائرة الفقر، إضافة إلى اهتمام الجهات مازال ضعيفا وتركيز المانحين فقط بدا في ذلك (عبد القادر علي عبده البناء، 2015، ص4).

وفي هذا البحث تم مناقشة أثر برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني على تمكين المرأة اليمنية في الريف وخصوصًا في محافظة حجة، واللاتي تأثرن بشكل مباشر بالصراع في اليمن، وتعزيز الفرص لتطوير مهاراتهن في إدارة الأعمال، وتمكينهن اقتصاديًا واجتماعيًا والقدرة على مواجهة مصاعب الحياة، والحماية الاجتماعية ومساعدة الأسرة والأطفال في الوقت الراهن.

مشكلة الدراسة:

نظرا للوضع الإنساني الذي تمر به اليمن من حرب خارجية وصراعات ونزاعات داخلية، وانعدام الأمن الغذائي، وكثروة النزوح من مناطق متضررة إلى مناطق داخلية آمنة، ولما تعانيه المرأة اليمنية بشكل خاص بسبب فقدانها للمعيل إما بوفاته أو مرضه، وعدم وجود مصادر دخل وانقطاع المرتبات وفقدان للوظائف، والذي أثر سلبًا على البنى التحتية الاقتصادية، وانخفاض مشاركة المرأة اليمنية في سوق العمل، واتجاه المنظمات المحلية والدولية إلى تقديم الدعم إما بالتدريب ورفع القدرات أو بإعطاء منح مالية لفتح مشاريع مخصصة للنساء والشباب وخصوصا في المناطق الريفية الأكثر تضررًا في الوقت الراهن، لذا فإن مشكلة الدراسة تحددت في معرفة أثر مشروع تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني على المرأة اليمينة الريفية في محافظة حجة، في مديريتي عبس وبني قيس.

وتحديدًا حاول البحث الإجابة على الأسئلة الآتية:

-ما هي طبيعة المشاريع التي تديرها المرأة الريفية اليمنية في مديريتي عبس وبني قيس محافظة حجة ؟
-ما هو أثر امتلاك المرأة الريفية في مديريتي عبس وبني قيس لمشروع صغير على تمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا؟
-ما هي العوامل التي ساعدت في نجاح المشروع، وماهي التحسينات التي عملت للمشروع للاستمرار ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة في مديريتي عبس وبني قيس _ محافظة حجة لأثر امتلاك المرأة الريفية لمشروع صغير على تمكينها الاقتصادي تعزى للمتغيرات الديمغرافيا (المستوى التعليمي– الحالة الاجتماعية) وتنبثق منها الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة في مديريتي عبس وبني قيس _ محافظة حجة لأثر امتلاك المرأة لمشروع صغير على اتخاذ القرارات داخل المنزل تعزى للمتغيرات الديمغرافيا (المستوى التعليمي –الحالة الاجتماعية) .

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة في مديريتي عبس وبني قيس _ محافظة حجة لأثر امتلاك المرأة الريفية لمشروع صغير على الاستقلال المادي تعزى للمتغيرات الديمغرافيا (المستوى التعليمي – الحالة الاجتماعية)

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على:

-أثر امتلاك المرأة في مديريتي عبس وبني قيس لمشروع صغير على اتخاذ القرارات في المنزل.
-أثر امتلاك المرأة في مديريتي عبس وبني قيس لمشروع صغير على استقلالها ماديًا.
-أثر امتلاك المرأة في مديريتي عبس وبني قيس لمشروع صغير على عوامل خاصة بصاحبة المشروع.
-التعرف على العوامل التي ساعدت في نجاح المشروع، وماهي التحسينات التي عملت للمشروع للاستمرار.
-تأثير جائحة كورونا على المشاريع الصغيرة التي تديرها المرأة الريفية

أهمية الدراسة: في اليمن وخصوصا في المناطق الريفية تواجه المرأة اليمنية تحديات كبيرة، ويقتصر دورها فقط في الأعمال المنزلية، أو مساعدة الأسرة في الأرض، وتحصل المرأة اليمنية في المناطق الحضرية على امتيازات كثيرة في الحصول على الخدمات المنزلية وفرص التعليم والعمل بعكس المرأة في الريف، حيث تشكل 66% من النساء في اليمن في المناطق الريفية، وفقا للمسح الصحي الديمغرافي في اليمن لعام 2013م، واللاتي يتحملن أعباء كثيرة إضافةً إلى الأعباء المنزلية، وخصوصًا في مديرية عبس والتي تقع شمال اليمن بالقرب من الحدود مع السعودية، ومديرية بتي قيس والتي تشتهر بشكل كبير بالزراعة والرعي وإنتاج أحسن أنواع العسل اليمني، وبالرغم من أن هناك نساء متعلمات ولكن لم يحصلن على عمل أو القدرة على فتح مشاريع، وأصبح مساهمتها في الاقتصاد ضعيف جدًا، وخصوصًا مع الظروف الحالية التي تمر بها اليمن، ومن هنا ظهرت أهمية هذه الدراسة والتي من خلالها سيتم توضيح أثر مشروع تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني ERRY على تمكين المرأة اليمنية في الريف، والذي استهدف الفئات المستضعفة مثل النساء والشباب العاطلين عن العمل، وتم استهداف النساء المستفيدات من هذا المشروع واللاتي قمن بفتح مشاريع صغيرة سواء كانت خدمية أو إنتاجية أو تجارية أو صناعية، وذلك لتمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا، والتي تم حصرها بالفترة الزمنية للمشروع ما بين الأعوام (2016 - 2019).

الإطار النظري:

تعرف وزارة الصناعة والتجارة باليمن المشاريع الصغيرة على أنها " كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطًا اقتصاديًا إنتاجيًا أو خدميًا أو تجاريًا و رأسمالها المدفوع أقل من واحد مليون وعدد العاملين فيها ثلاثة عمال فأقل" (https://www.moit.gov.ye/moit/ar/win-general-admin-small-industries)، بينما United Nations Industrial (UNIDO) Development Organization منظمة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية عرفت المشروعات الصغيرة على أنها " ذلك القطاع المكون من الوحدات الإنتاجية التي تستثمر حجمًا صغيرًا نسبيًا من رأس المال الثابت، بغض النظر عن مستوى وحدات حرفية حديثة أو تقليدية "(www.unido.orh)، وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا هاما ورئيسيًا في اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة من حيث مستوى التوظيف ومعدل الدوران وتعمل على

محاربة الفقر(Akintoye and Oladejo,2008; Akande,2013)، وفي المناطق الريفية تعمل على تغطية احتياجات الأفراد من السلع والخدمات، وتنمية المناطق الريفية والحد من الهجرة الريفية إلى المدينة، وتسهم في دمج المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بما يعزز من دورها في التنمية الاقتصادية، وبما يحقق للمشاريع الصغيرة الاكتفاء الذاتي (حنين جلال الدماغ، 2010)، ومساعدة المرأة على حصولها على عمل وتطوير إبداعاتها والحد من مشاكل البطالة والفقر وغيرها من المشاكل التي تواجه الأسرة (المحروق، 2011).

وفي اليمن مع تردي الوضع الإنساني في اليمن في الوقت الراهن الذي تمر به، وما تعانيه من صراعات ونزاعات وحرب خارجية على اليمن، تمثل النساء والأطفال من أكثر الفئات ضعفا في السكان، الأمر الذي جعل المرأة تتحمل العبء الأكبر في رعاية أسرتها، وخصوصا عند فقدانها للعائل نتيجة وفاته بالحرب أو المرض، ومحاولة المرأة توفير كل احتياجات أسرتها بالبحث عن وظيفة أو تعلم حرفة أو البحث عن مساعدات أو إعانات أو تدريب لإنشاء مشروع صغير يمكنها عن طريقه من إعالة أسرتها في الوضع الراهن، الأمر الذي جعل تمكين المرأة اليمنية اقتصاديًا واجتماعيًا من الأمور المهمة التي تسعى غالبية المنظمات الدولية والمحلية للعمل عليه، وذلك للتخفيف من معاناة الأسرة اليمنية، وخصوصا النساء لما يمتلكن من طاقات كامنة يمكن استغلالها في تنمية الأسرة والمجتمع، والتي تعتبر صمام الأمان لاستقرار المجتمع، وضمان التماسك الاجتماعي بين أفراده، وأي تدخل يوجه للمرأة يعود أثره الإيجابي على الأسرة والمجتمع بشكل عام (إيمان عبدالرحمن شريان، 2019، ص15).

مصطلحات الدراسة:

مشروع تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني(ERRY): برنامج مشترك مدته ثلاث سنوات (مارس 2016 - فبراير 2019) يموله الاتحاد الأوروبي وتنفذه أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ويهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات الريفية المتأثرة بالأزمة على الصمود والاعتماد على الذات عبر دعم سبل العيش والتعافي، والحكم المحلي، وتحسين فرص الحصول على الطاقة المستدامة، ويساهم في الحد من الفقر وتمكين الفئات المستهدفة لإنشاء مشروعهم الخاص والعيش الكريم، ويُنفذ في أربع محافظات يمنية، حجة والحديدة ولحج وأبين، ويركز على الفئات الأكثر ضعفًا كالنساء والعاطلين عن العمل والشباب والمهمشين والمشردين داخليًا والمجتمعات المضيفة المجهدة (https://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_619032/lang--ar/index.htm)، وفي محافظة حجة مديريتي عبس وبني قيس تم تنفيذ المشروع من قبل مؤسسة التنمية المستدامة، ونفذت المشروع على ثلاث مراحل:

أولا: مرحلة النقد مقابل العمل.

ثانيًا: مرحلة التدريب على المهارات الحياتية والتدريب المالي والفني ووضع خطط ودراسات جدوى لمشاريعهم.

ثالثًا: المرحلة الأخيرة توزيع المنح المالية وفتح المشاريع وتوفير استشاريين يتابعون المستفيدات للتأكد من فتح المشاريع، وتنفيذها على أرض الواقع.

المستفيدات: النساء اللاتي حصلن على تدريب ومنح مالية لفتح مشاريعهن الصغيرة الخاصة في مديريتي عبس وبني قيس – محافظة حجة.

مؤسسة التنمية المستدامة SDF: هي مؤسسة مستقلة، غير ربحية، تركز على أهداف التنمية المستدامة والاستجابة الإنسانية، لديها فروع ومكاتب في أكثر من ثمان محافظات وهي مسجلة رسميا لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والمنفذة لمشروع تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني(ERRY) في محافظتي حجة والحديدة (https://ar.sdf-yemen.org/SubProjects.aspx?ID=20).

المشاريع الصغيرة للنساء: التي تديرها صاحبات المشاريع ويكون عدد الموظفين أقل من 4 عمال

(عريب عبد الرحمن الوليدات، أمل محمد علي الخاروف، 2014، ص26)، وعرفت أيضا بأنها المشاريع التي تعمل على تأمين خدمات بسيطة أو إنتاج سلع صغيرة، وتعتمد بشكل أساسي على الخبرة المهنية والجهود الشخصية لمالك المشروع وتؤمن المشاريع الصغيرة فرص عمل لعدد محدود من الأشخاص (مصطفى صافي، محمد الطراونة، 2018، ص5)، وتعتبرالمشاريع الصغيرة هي المشاريع التي يديرها مالك واحد فقط، ويقوم بكل المسؤوليات الخاصة بالمشروع.

تمكين: يعرف تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية (UNHD، 1995) التمكين بأنه أفعال من قبل الناس ومن أجل الناس، وتشكل القرارات حياة الشخص، وبالتالي منحهم الحق في المشاركة بنشاط في استكمالها وتنفيذها مع المساءلة والاستقلالية (Oxaal & Baden, 1997)، كما يمكن تعريفه بأنه القدرة على فعل شيء ما، حيث ينتج عن تلك القوة الشعور بالمسؤولية والرغبة في اتخاذ القرار والتصرف بكل حرية (منيرة سلامي، إيمان بيه، 2013، ص51)، بالإضافة إلى أن البنك الدولي، يعرف التمكين بأنه " تعزيز قدرة الفرد أو المجموعة على اتخاذ خيارات هادفة وتحويل تلك الاختيارات إلى إجراءات ونتائج مرغوبة " كما أعطى تقرير التنمية في العالم (2000-2001) الأولوية لهذا المصطلح (البنك الدولي، مايو 2007). ويعتبر التمكين هو القدرة على اتخاذ القرارات واكتساب مهارة الوصول إلى الهدف وإثبات الذات، وتنمية الفرد لحالة من الرفاهية، وإدراكه لهدف التحكم في مسار الحياة دون انتهاك لحقوق الآخرين(عريب عبد الرحمن الوليدات، أمل محمد علي الخاروف، 2014، ص25، بشرى جبر، 1998) .

تمكين المرأة: إعطاء المرأة مزيدًا من القوة، لتتمكن من التعريف والابتكار والتعبير عن رأيها، والقدرة على تحديد الاختيارات الاجتماعية والمشاركة في كل المستويات، والتأثير في قرارات المجتمع، بحيث تكون مشاركتها ذات قيمة وفائدة لها وللمجتمع. (https://teb21.com/article/definition-of-empowerment-of-women).

التمكين الاقتصادي: أشارت العديد من الدراسات الحديثة للتمكين الاقتصادي بأنه يتكون من بعدين، وهما بعد موضوعي، وبعد ذاتي، حيث يتعامل البعد الموضوعي مع الدخل والإنتاجية، بينما يهتم البعد الذاتي بتقييم الاختلافات الإدراكية في العناصر التي يعاني منها أفراد مختلفون مثل زيادة المساعدة وتحسين مستويات الحياة (Jitu, Jasika Alam,2019).

التمكين الاقتصادي للمرأة: يعرف البنك الدولي التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه القدرة على التأثير سواء داخل أو خارج المنزل (البنك الدولي، 2014، ص15)، كما يعرف بأنه القوة في الحفاظ على حقوق المرأة والتحديات وعدم المساواة بين الجنسين في كل مجالات الحياة من القطاعات المنزلية والاجتماعية (Basak et al,2017)، كما يعرف التمكين الاقتصادي بأنه زيادة في الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة وتطوير اتجاهاتها الاجتماعية بما يتضمن تهيئة عمل مرنة تساعدها في المواءمة بين مسؤولياتها الأسرية ومسؤوليات العمل، ومدى تقبل المرأة في الانخراط في مجالات عديدة وإيجاد بيئة تشريعية ملائمة للوصول إلى مشاركة أكبر للمرأة في القطاع الاقتصادي (عريب عبد الرحمن الوليدات، أمل محمد علي الخاروف، 2014، ص25-26)، ويعتبر تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في أنه من الممكن أن يساعد في سد الفجوة بين الرجال والنساء لأنه غالبًا ما يتم تقليل من شأن دورها وتهميش احتياجاتها، ويساهم إلى حد كبير في تحسين قدرة الأسرة على الصمود وتحقيق مكاسب إيجابية في الأجل الطويل لبناء مجتمعات مسالمة للجميع، (منظمة الأغذية والزراعة، وآخرون 2017)، ووفقًا للتعاريف السابقة فإن عملية التمكين الاقتصادي للمرأة هو ضمان وصولها على قدر المساواة مع الرجل إلى الموارد الاقتصادية، كما يعتبر عملية تغييرية تستهدف حصول المرأة بمثابة لبنات أساسية لإرساء السلام والاستقرار بشكل أساسي في المجتمع اليمني.

التمكين الاجتماعي للمرأة: الأدوار الاجتماعية التي تتمتع بها المرأة ضمن إطار العائلة والمجتمع من خلال مشاركتها في القرارات الأسرية، والمكانة التي تتمتع بها داخل الأسرة والمرتبطة بالأدوار والمهام التي تعكس مكانتها، بالإضافة إلى مشاركتها المتواصلة في البرامج التدريبية والقيام بأدوار مجتمعية وبرامج تنموية تخدم المجتمع والذي يسهم في تحسين مكانتها الاجتماعية.

كوفيد-19: هو مرض ناجم عن فيروس كورونا المستجد المُسمى فيروس كورونا - سارس2. بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في يوهان بجمهورية الصين الشعبية، في 31 كانون الأول/ ديسمبر2019(https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19)، وقد شكل ضغطًا على المرافق الصحية في

اليمن، والعديد من المرافق أجبرت على رفض استقبال المرضى، وركز شركاء العمل الإنساني على حشد 19000 متطوع ومؤثرين في المجتمع لتقديم الشرح اللازم إلى ملايين الأشخاص في البلاد حول انتقال العدوى الفيروسية، وكذلك شراء ونقل وتوزيع إمدادات كوفيد -19 لعلاج الحالات في المستشفيات (خطة الاستجابة الإنسانية، 2020، ص3).

الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية بموضوع المرأة وطرق تمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا، وقد كان من أهم الدراسات ذات العلاقة المباشرة ما جاءت في دراسة (مصطفى صافي، محمد الطراونة، 2018)، بعنوان " **أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصاديًا** " والتي هدفت إلى التعرف على أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصاديًا، وهل هناك علاقة بين امتلاك المرأة لمشروع ممول بتمكينها اقتصادياً، واتبعت الدراسة المنهج المسحي الاجتماعي، وتم اختيار عينة عشوائية منتظمة من النساء الريفيات في محافظة رام الله والبيرة، واللاتي حصلن على مشروع ممول لعدد (142) امرأة، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تحسن في جميع مجالات الدراسات (الاستقلال المادي- حرية اتخاذ القرارات0 تقسيم العمل)، والتي تساهم في وصول المرأة الفلسطينية الريفية إلى مرحلة التمكين الاقتصادي، وهناك فروق دالة إحصائيًا عند ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات المستهدفات بالبحث لأثر امتلاك المرأة لمشروع صغير وتمكينهن تبعًا للمتغيرات (المستوى العلمي، الحالة الاجتماعية، ملكية المشروع).

أما دراسة (عريب عبد الرحمن الوليدات، أمل محمد علي الخاروف، 2014)، حول " **دور المشاريع الصغيرة في تنمية في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا (2010-2014)** " فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشاريع الصغيرة المدارة من قبل النساء في مدينة مأدبا، من خلال التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية، صاحبة المشروع وما هي طبيعة المشاريع التي تديرها، والتعرف على الأسباب التي دفعت المرأة للمبادرة بإقامة المشاريع، وما الصعوبات التي واجهت المرأة في تنفيذ المشاريع والعوامل التي ساعدت على نجاح المشاريع والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على المرأة والأسرة والمجتمع المحيط جراء إقامة مشاريع صغيرة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بنوعيه الكمي والنوعي، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن أغلب المشاريع تمثلت بالمشاريع الخدماتية وكان الدافع وراء إنشاء هذه المشاريع هو تحسين دخل الأسرة، وأن المرأة صاحبة المشروع تعاني من كثرة الالتزامات الأسرية الملقاة على عاتقها، وتعاني كثيرًا من السلوكيات السلبية التي تخرج من أفراد المجتمع، كما أظهرت الدراسة أن الإصرار والإرادة والصبر هي عوامل لها دور كبير في نجاح المشروع.

أما دراسة (Jitu, Jasika Alam,2019)، " **Women Economic Empowerment and SMEs**"، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية الشركات الصغيرة والمتوسطة على حياة

النساء المعوزات في بنغلاديش، وتقييم كيف يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة تحسين حياة النساء، بالإضافة إلى التعرف على معوقات رائدات الأعمال في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بنوعية الكمي والنوعي، وخرجت الدراسة إلى أن عدم المساواة بين الجنسين الموجودة في بنغلاديش تعد واحدة من أكثر القضايا أهمية في كيفية تأثير الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمكين الاقتصادي للنساء المعوزات لأنه في المناطق الريفية يمتلك الرجل معظم السلطة، وهيمنة الذكور في المجتمع لا تشجع على مكانة المرأة في بيئات الأعمال وتعيق وضع المرأة القدرة على الوصول إلى موارد الرزق وهذا يقلل أيضًا من الآثار التي تحدثها السياسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية من أجل نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تملكها النساء الريفيات. وهذا يعني أن توافر موارد كسب العيش والوصول إليها جنبًا إلى جنب مع دعم الأسرة يلعبان دورًا مهمًا في الطريقة التي يتم بها تمكين النساء في المناطق الريفية في بنغلاديش اقتصاديًا.

أما دراسة (البنك الدولي، 2014)، " **وضع المرأة اليمنية من الطموح إلى تحقيق الفرص** " فقد هدفت إلى تحليل وضع المرأة اليمنية وماهي الأسباب التي تقف خلف الفجوة بين الجنسين وذلك لتعزيز مشاركة المرأة اليمنية في النشاط الاقتصادي، واقتراح سياسات وإجراءات لازمة لتحقيق درجة أكبر من المساواة للمرأة، سواء في الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات، واتبع المنهج التحليلي في هذه الدراسة، وأظهرت النتائج أن اليمن أحرزت تقدمًا هامًا في ردم الفجوات الرئيسية للنوع الاجتماعي، من حيث ارتفاع معدلات تعليم المرأة اليمنية ومعدل توقع الحياة عند الولادة بأكثر من الضعف، إلا أنه لايزال هناك العديد من التحديات مثل الفوارق الواضحة بين معدلات التحاق الأولاد والفتيات بالمدارس والتحصيل العلمي، وعدم تلبية الكثير من احتياجات الصحة الإنجابية وصحة الطفل، وعدم تحديد سن قانوني لزواج الفتيات، والقيود القانونية المفروضة على النساء فيما يتعلق بحرية الحركة والمشاركة في عميلة اتخاذ القرارات، وضعف دور المرأة سواء داخل أو خارج المنزل والعوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في القوى العاملة، إضافة إلى محدودية فرص العمل بأجر وممارسة الأعمال الحرة.

كما أن دراسة (إيمان عبدالرحمن شريان، 2019)، " **تمكين النساء المتضررات اقتصاديًا من الحرب** "، وهدفت في ورقتها السياسية المقدمة لمؤسسة القيادات الشابة إلى تسليط الضوء على واقع النساء اليمنيات المتضررات اقتصاديًا جراء الحرب الواقعة على اليمن، وتوضيح انعكاسات هذا الوضع على عملية بناء السلام، وخلصت الورقة إلى أن هناك أثر إيجابي يترتب على تمكين المرأة اليمنية اقتصاديا سواء في تحسين الوضع الاقتصادي أو الإنساني أو في دعم عملية بناء السلام وتماسك المجتمعات، وأن المرأة اليمنية تتحمل العبء الأكبر في هذه الظروف، وتتفاوت الأضرار الاقتصادية التي تلحق بالنساء بحسب المناطق التي ينتمين إليها

(مناطق نزاع أو قصف) وحسب أوضاعهن الاقتصادية قبل الحرب ومصدر دخلهن الذي كن يعتمدن عليه، وأن حجم التدخلات الهادفة لتمكينهن اقتصاديًا كانت محدودة ولا تفي بالاحتياجات الإنسانية الملحة .

أما دراسة (منيرة سلامي، إيمان ببه، 2013): **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر**، والتي هدفت إلى التعرف على الدوافع التي تشجع المرأة الجزائرية على إنشاء عملها الخاص، وماهي العوائق التي تواجهها، وماهي طبيعية وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم إنشاؤها وإدارتها من قبل النساء، بالإضافة إلى معرفة هل هناك دعم إداري ومالي للمشاريع النسوية من قبل الجهات الحكومية المعنية بعملية التنمية وتمكين المرأة الجزائرية، وما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسوية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى أن المرأة الجزائرية تخطت بعض المشاكل المتعلقة بالنظرة المجتمعية والعائلية لقيام المرأة بتأسيس أعمال خاصة، والتي طالما اعتبرت عائقًا بالنسبة للمرأة الجزائرية المقاولة، إلا أنها مازالت تعاني من قصور في مستوى الجانب التسويقي والمشاكل الإدارية والقانونية، والحصول على تمويل خارجي ومساعدات حكومية.

دراسة (مريم الجوفي، 2017)، " **آثار الحرب والصراعات على المرأة اليمنية ودورها في بناء السلام2015-2017** "، والتي هدفت إلى التعرف على انعكاسات الحرب خلال سنوات الحرب الثلاث الأخيرة 2015-2017 على كل جوانب الحياة الاجتماعية والصحية والاقتصادية للمرأة اليمنية، بالإضافة إلى دور المرأة في عملية بناء السلام والامكانيات المتاحة لإشراك المرأة في عمليات بناء السلام والتسوية السياسية، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، والذي من خلالها أبرزت الباحثة ما تتعرض له المرأة اليمنية من عنف بكل أشكاله وانتهاك لحقوقها التي نصت عليها المواثيق الدولية، والقانوني الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الأربع في أوقات الحرب، من خلال الدراسات السابقة والتقارير الدولية والإحصاءات المتوفرة، وخرجت الدراسة إلى أن الحرب التي تعيشها اليمن منذ ثلاث سنوات أنتجت معاناة متعددة، شملت مناحي الحياة كافة وانعكست آثارها على حياة الإنسان، بسبب أضرارها البالغة التي أصابت كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية والبنى التحتية والبيئة الطبيعية والمعالم التاريخية، وطالت المرأة اليمنية بشكل كبير جدًا، بحكم مسؤوليتها ووضعها الاجتماعي، مما جعلها تتحمل الأعباء الجسام في هذه الحرب، كما أن للحرب انعكاسات على الوضع الاجتماعي، والوضع الصحي، والوضع الاقتصادي للمرأة اليمنية.

أما دراسة (عبد القادر علي عبده البناء، 2015)، " **واقع المشروعات الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجمهورية اليمنية بتمويل من المنظمة العربية** "، والتي هدفت الدراسة الوصول إلى البيانات والمعلومات لتوضيح الوضع القائم لمستوى تمكين المرأة في المجال الاقتصادي في اليمن، والتعرف على المشاريع المنفذة أو التي ستنفذ في اليمن وتستهدف النساء في الجوانب التالية: البطالة، سوق العمل، توليد الدخل، المشروعات الصغيرة، الإنتاجية، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة الجهات المنفذة والممولة لمشروعات التمكين الاقتصادي للمرأة، ونقاط الضعف والقوة في أداء المشروعات الموجهة للتمكين الاقتصادي للنساء، وتحديد المشروعات الأولى بالرعاية في مجال التمكين الاقتصادي للنساء، وخرجت الدراسة بأن عملية ممارسة الأنشطة التنموية الداعمة لتمكين المرأة اليمنية اقتصاديًا، لايزال يتم بتحفيز واعتماد كبير على

العامل الخارجي ومصادر تمويله، وأن اهتمام الجانب الحكومي بالمشروعات المخصصة لتلبية احتياجات النساء الاقتصادية، وتعزيز استقلاليتهن لا يواكب الموقف الرسمي الذي بدأ يتبلور على نحو أوضح في السياسات والاستراتيجيات المعلنة، وخصوصا استراتيجية تنمية المرأة – النوع الاجتماعي، كما أن المانحين الدوليين والإقليميين يشكلون الطرف الأكثر اهتمامات باحتياجات النساء الاقتصادية وتلبية تلك الاحتياجات، أو من حيث تبني عملية التنفيذ والاشراف المباشر على مشروعات ترتبط بتمكين النساء اقتصاديا، وأظهرت الدراسة أن الريف مازال هو الجهة الأكثر حاجة في الاستهداف في مجال التمكين الاقتصادي للنساء، ومشاريع التدريب والتأهيل الموجه لتمكين النساء، هي مشاريع آخذة في الانتشار التدريجي، وهذا الانتشار لايزال غير مدروس أو موجه، وكثير من مشاريع التدريب لا تهتم بقياس أثر وجدوى التدريب، و لا يزال حافز وجود تمويل خارجي يشكل سببًا رئيسيًا لانتشارها.

دراسة (عدلي مارثا، أحمد كامل، 2018)، **" التقرير السنوي الثاني لأوضاع النساء والسياسة بالمنطقة العربية 2018- منظمة النساء في السياسة في المنطقة العربية "**، من خلال أوراق عمل مقدمة عن وضع ودور النساء بدول (ليبيا- اليمن- العراق)، وملاحظة التفاوت بين الدول الثلاث في وضع النساء على المستوى السياسي من حيث القيود المفروضة على النساء، وخرج التقرير بأن وضع النساء في الدول الثلاث (اليمن- ليبيا – العراق) يتعرض لانتهاكات أثناء مراحل الصراع، ومحاولة السلطة بتلك البلاد إقصاء النساء من عملية التسوية السياسية الداخلية، على الرغم من قدرتهن كقائدات ورائدات في عملية التغيير، ومواجهتهن للعديد من المعوقات التي تحول دون مشاركتهن في السياسة، الحواجز الهيكلية التي تفرض من خلال مؤسسات وقوانين لاتزال تحد من خيارات نساء في الترشح للمناصب.

التعقيب على الدراسات السابقة: تنوعت أهداف الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام بعضها للاستبانة كأداة للدراسة، وتناولت تمكين المرأة، سواء تمكين اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي، والدراسات المحلية غالبيتها ركزت على تمكين المرأة اقتصاديا أو سياسيا، بينما تميزت هذه الدراسة بما يلي:

-كونها تمت أثناء مواجهة العالم لجائحة كورونا، بحثت عن مدى تأثر المشاريع التي تديرها المرأة الريفية.

-التعرف بشكل خاص على أثر ERRY على تمكين المرأة اليمنية الريفية في محافظة حجة مديريتي عبس وبني قيس اقتصاديًا واجتماعيًا، وخصوصًا في الوضع الراهن الذي تمر به اليمن، ورفع توصيات بذلك.

-هناك حاجة ماسة في المناطق الريفية لمشروع مثل مشروع ERRY و لابد من تطبيقه في المحافظات الأخرى وخصوصًا المتضررة من الحرب .

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بنوعيه الكمي والكيفي، والذي يتناسب مع أهداف الدراسة، والمنهج المناسب والأفضل لمثل هذه الدراسات والذي يعتمد على دراسة الظاهرة في الوقت الحاضر وكما هي في الواقع.

مجتمع الدراسة: جميع النساء صاحبات المشاريع الصغيرة في محافظة حجة والمستهدفات في مشروع ERRY بمديرتي عبس وبني قيس، وقد تم استهداف عدد (360) أنثى بالمديريتين في الفترة ما بين (2019-2017).

عينة الدراسة: تم سحب عينة عشوائية من النساء صاحبات المشاريع الممولة من قبل برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني، وتم استهداف 80 من النساء في مديريتي عبس وبني قيس في محافظة حجة، بطريقة عشوائية وكان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 73 استبانة، وعدد الاستبانات المرجعة 7 استمارات، بنسبة91%.

أداة الدراسة: استخدمت الباحثة أداة الاستبانة لدراسة أثر برنامج تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني ERRY في تمكين المرآة اليمنية الريفية اقتصاديا واجتماعيا، وتم تصميم هذه الاستبانة لجمع البيانات الكمية، وجمع البيانات، تم التواصل مع المستجيبات للاستبيان واستكمال أخذ البيانات الكيفية منهن لمعرفة العوامل التي ساعدتهن في نجاح المشاريع والاستمرار فيها في ظل الوضع الراهن التي تمر به البلاد.

الاستبانة: تم جمع البيانات الكمية باستخدام الاستبانة، والتي تكونت من ثلاثة أقسام وهي:

القسم الأول: معلومات عامة وأساسية عن صاحبة المشروع

القسم الثاني: معلومات عن المشاريع وطبيعتها

القسم الثالث تمكين المرأة والتي يشمل على أثر المشروع على صاحبة المشروع وأسرتها، وكذلك عن جائحة كورنا وأثرها على المشاريع الصغيرة، أما بالنسبة لجمع البيانات الكيفية فقد تم التواصل مع صاحبات المشروع المستجيبات في الاستبانة الكمية وأخذ بعض الأسئلة النوعية عن العوامل التي ساعدت صاحبات المشاريع في نجاح المشاريع.

صدق أداة الدراسة: تم التحقق من الصدق الظاهري للاستبانة بعرضها على مجموعة من المحكمين وذوي الاختصاص في المشاريع الصغيرة ودراسات المرأة لإبداء رأيهم بمدى صلاحية الأداة وملاءمتها لقياس الغرض من الدراسة، وقد أجريت عينة استطلاعية لعدد 10 نساء من صاحبات المشاريع للتأكد من وضوح وصياغة الأسئلة وفقراتها، والوقت اللازم للإجابة عليها، والتقليل من أي صعوبات واجهتهن أثناء الإجابة عليها والاستفادة من أي ملاحظات حول الأسئلة.

ثبات الاستبانة: استخدمت الباحثة (الفا كرونباخ) لقياس ثبات الاستبانة، وكانت قيمته (801.)، وهذه القيمة مرتفعة وتشير إلى أن الأداة تتمتع بدجة عالية من الثبات، ويمكن الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: للفترة (2017-2019)، أما الحدود المكانية: محافظة حجة، مديريتي عبس وبني قيس، بينما الحدود البشرية فهن المستفيدات من مشروع ERRY.

المعالجات الإحصائية المستخدمة للتحليل:

تم استخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS (Statistical Package for Social Science)، واستخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى استخدام تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، وتم استخدام مقياس التدرج لأخذ آراء أفراد العينة حول المتغيرات المختلفة في الاستبانة، للتحقق من قوة الإجابة حول امتلاك المرأة لمشروع صغير بناء على المتوسط الحسابي ومقارنته بالانحراف المعياري لكل سؤال من أسئلة الدراسة، ويكون كما يلي:

جدول رقم(1): استخدام مقياس ثلاثي

إذا كان المتوسط	درجة الموافقة
1-1.66	منخفضة
2.22-1.67	متوسطة
3-2.34	مرتفعة

أولا: تحليل خصائص العينة الديمغرافيا

تكونت عينة الدراسة من 73 امرأة يمنية ريفية في مديريتي عبس وبني قيس في محافظة حجة، واللاتي استفدن من مشروع تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني ERRY.

جدول (2) وصف أفراد عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديمغرافيا

المتغير	الفئة	العدد	%
الحالة الاجتماعية	عازبة	41	56.2
	متزوج	26	35.6
	أرملة	6	8.2
العمر	أقل من30 سنة	35	47.9
	من 30 الى 40 سنة	35	47.9

	أكثر من 40 سنة	3	24.
المستوى التعليمي	أمي	10	13.7
	يقرأ أو يكتب	10	13.7
	ثانوي	25	34.2
	جامعي	28	38.4
أفراد الأسرة	أقل أو يساوي5 أشخاص	17	23.3
	من 6 إلى 10 أشخاص	42	57.5
	أكثر من 10 أشخاص	14	19.2
طبيعة عملك قبل البدء بالمشروع	ربة بيت	34	46.6
	طالبة	39	53.4
سنوات العمل بالمشروع	أقل من سنتين	9	12.3
	من2 إلى 4 سنوات	49	67.2
	أكثر من 4 سنوات	15	20.5
معدل الدخل الشهري قبل البدء بالمشروع	لا يوجد	53	72.6
	أقل من أو يساوي 30 ألف ريال يمني	18	24.7
	من 30000 إلى 50000 ريـال يمني	2	2.7

نلاحظ في الجدول (2)، فيما يتعلق بمتغير **الحالة الاجتماعية**، أن أعلى نسبة كانت من فئة عزباء بنسبة (56%) من صاحبات المشاريع من إجمالي حجم العينة، أما فئة (المتزوجات) نسبة 36% من إجمالي حجم العينة، مما يعكس دعم الأسرة والزوج في مساعدتهن في مشروعهن الخاص، أما فيما يتعلق بمتغير **العمر** فقد كانت الفئة (أقل من 30 سنة) نسبتها 47.9%، وبالمثل بالنسبة للفئة (من 30 إلى 40 سنة) 47.9%، كما تبين أن أعلى نسبة منهن **مستوى تعليمهن** جامعي وصلت إلى 38.4%، وكذلك من مستواهن ثانوية عامة 34.2%، والنسبة الأعلى من صاحبات المشاريع يصل عدد أفراد الأسرة (من 6 إلى 10 أشخاص) بنسبة 57.5%، بينما نسبة 23.3% منهن لديهن عدد أفراد الأسرة (أقل أو يساوي 5 أشخاص)، والذي يدل على كبر حجم الأسرة والذي يقع على عاتق المرأة العبء الأكبر في مسؤوليتها بالمنزل وغيره، وغالبية النساء طبيعة عملهن قبل البدء بالمشروع الخاص طالبات إما بالثانوية أو بالجامعة بنسبة وصلت إلى 53.4%، بينما نسبة 46.6% منهن ربات بيوت، والجدول السابق يوضح باقي متغيرات الدراسة.

أثر المشروع على تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا:

أولا: طبيعة المشاريع الصغيرة التي تديرها المرأة اليمنية الريفية في مديرتي عبس وبني قيس:

تشير نتائج الجدول (3) أن 75% من إجمالي النساء يقمن بإدارة المشروع بأنفسهن، بينما نسبة صغيرة 20.5% من يقوم بإدارة المشروع أحد أفراد الأسرة (أخ – أب)، مما يدل على أن المرأة تفضل إدارة مشروعها بنفسها وأن لديها القدرة على إدارة مشروعها، وخصوصا أن الغالبية مستوى تعليمهن جامعي، والذي ساعدهن ذلك في إدارة مشروعهن، وغالبية المشاريع اللاتي تديرها النساء هي مشاريع إنتاجية (مواشي – عسل) 37%، وحرفية (خياطة – أشغال يدوية) 36.6% وهي غالبية المشاريع المنتشرة في مديريتي عبس وبني قيس، بينما المشاريع التجارية 17.8%، والخدمية 9.6%، كما أن غالبية النساء ليس لديهن حساب بنكي بنسبة 74%.

جدول (3): ملكية وطبيعة المشاريع الصغيرة التي تديرها في مديريتي عبس وبني قيس

المتغير	الفئة	العدد	%
من يقوم بإدارة المشروع	مالكة المشروع	55	75.3
	أحد أفراد الأسرة (أخ- أب)	15	20.5
	أحد الاقارب	3	4.2
هل لديك حساب بنكي خاص بالمشروع	لا	54	74.0
	نعم	19	26.0
طبيعة المشروع	تجاري	13	17.8
	إنتاجي	27	37.0
	حرفي (خياطة – أشغال يدوية)	26	35.6
	خدمي	7	9.6

ثانيا: أثر امتلاك المرأة في مديريتي عبس وبني قيس لمشروع صغير على اتخاذ القرارات داخل المنزل:

يلاحظ في الجدول(4) إلى أن الاتجاه العام للمحور متوسط بدرجة 71%، وذلك من حيث أن صاحبات المشاريع الصغيرة أصبحن **يشاركن في القرارات الخاصة بالأسرة مثل التعليم وغيره** بمتوسط (2.67) وبدرجة موافقة89%، و" **يتم مساعدتي من قبل أفراد الاسرة في الأعمال المنزلية** " فقد أكدت صاحبات المشاريع بأن أفراد الأسرة يساعدوهن في أعمال البيت بنسبة

مرتفعة 80%، و" **أشارك أسرتي في قرارات مثل زواج أحد أفراد الأسرة "**، فكانت درجة الموافقة قوية 81%، وهذا يدل على أن صاحبات المشاريع الصغيرة أصبحن يشاركن الأسرة في القرارات الأسرية مثل زواج أحد أفراد الأسرة سواء الذكور أو الإناث، وكذلك لدى صاحبة المشروع النية التوسع في المشروع مستقبلاً بدرجة موافقة 95%، بينما " أقوم بالأعمال المنزلية بمفردي "، و" **يسمح لي بالعمل لساعات طويلة خارج المنزل** " فأخذت درجة الموافقة متوسطة، وبالنسبة **للعمل لساعات طويله خارج المنزل،** فمازال المجتمع غير متقبل لذلك وخصوصا في المناطق الريفية، وكذلك عدم السماح لها بالسفر بدون إذن الزوج أو رب الأسرة وهذا يدل على أن العادات والتقاليد في المجتمع اليمني مازالت تقف عائقة أمام تمكين المرأة من حيث اتخاذ بعض القرارات التي تخصها، وهذا يؤكد ما توصلت إليه دراسة (مصطفى صافي، محمد الطراونة، 2018).

جدول (4): المتوسطات والانحرافات المعياري ومستوى التطبيق لإجابات أفراد العينة على محور اتخاذ القرارات داخل المنزل

أثر امتلاك مشروع صغير على اتخاذ القرارات داخل المنزل	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق	درجة الموافقة
أستطيع المشاركة في القرارات الخاصة بأسرتي مثل التعليم وغيره	2.67	.554	89%	مرتفعة
يتم مساعدتي من قبل أفراد الأسرة في الأعمال المنزلية	2.41	.620	80%	مرتفعة
أشارك أسرتي في قرارات مثل زواج أحد أفراد الأسرة (ذكور وإناث)	2.42	.622	81%	مرتفعة
لدي النية في التوسع في المشروع مستقبلا	2.85	.397	%95	مرتفعة
أقوم بالأعمال المنزلية بمفردي	2.08	.640	69%	متوسطة
يسمح لي بالعمل لساعات طويلة خارج المنزل في حالة الحاجة لذلك	1.90	.819	63%	متوسطة
يسمح لي بالسفر دون إذن الزوج أو رب الأسرة	1.26	.501	42%	ضعيفة
الدرجة الكلية للمحور	2.4803	.25757	71%	متوسطة

ثالثا: أثر امتلاك مشروع صغير على استقلال المرأة ماديا:

أظهرت النتائج في جدول (5) أن الاتجاه العام لإجابات أفراد العينة حول محور " أثر امتلاك مشروع صغير على استقلال المرأة ماديًا " جاء بدرجة مرتفعة وصلت إلى 91%، مما يدل على أن صاحبات المشاريع الصغيرة المستفيدات من مشروع تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني يتمتعن باستقلال مادي، وذلك من حيث تأكيدهن بدرجة مرتفعة89% أن المشروع ساعدهن في تحسين وضع الأسرة المادي، كما ساعد في تحسين وضعهن اقتصاديًا بدرجة 95%، وأصبحت مستقلة ماديًا بدرجة 89%، وهذا ما أكدته دراسة (مصطفى صافي، محمد الطراونة، 2018).

جدول (5): المتوسطات والانحرافات المعياري ومستوى التطبيق لإجابات أفراد العينة على محور الاستقلال المادي

أثر امتلاك مشروع صغير على استقلال المرأة ماديًا	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق	درجة الموافقة
المشروع ساعد في تحسين وضع أسرتي ماليًا	2.67	.528	%89	مرتفعة
المشروع ساعد في تحسين وضعي الاقتصادي	2.85	.397	%95	مرتفعة
أشعر بأنني أصبحت مستقلة ماليًا	2.66	.506	%89	مرتفعة
الدرجة الكلية للمحور	2.726	.348	%91	مرتفعة

رابعا: أثر امتلاك مشروع صغير على المرأة صاحبة المشروع الشخصية:

في جدول (6) أظهرت النتائج أن مستوى العوامل الخاصة لصاحبة المشروع كان مرتفع بنسبة91%، وأن المشروع أعطى المرأة ثقة في النفس والقدرة على التواصل مع الآخرين بنسبة 93%، وأنها أصبحت قادرة على حل المشاكل بنفسها بدرجة 89%، كما أن المشروع ساهم في تطوير حياة صاحبة المشروع الصغير 91%، بالإضافة إلى أن 91% من النساء أكدن أن التدريب الذي تم أخذه في المشاريع ساعدهن كثيرًا في إدارة مشروعها، وهذا يدل على أن تمكين المرأة بمساعدتها وتمويلها بفتح مشروع صغير يجعلها قارة على إدارة حياتها بدون اللجوء أو الحاجة إلى الرجل، وتمكينها اجتماعيا يساعدها على التعامل مع المجتمع المحيط بها سواء كانت الأسرة أو المجتمع.

جدول (6): المتوسطات والانحرافات المعياري ومستوى التطبيق لإجابات أفراد العينة على العوامل الخاصة بصاحبة المشروع

أثر امتلاك مشروع صغير على عوامل خاصة بصاحبة المشروع	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق	درجة الموافقة
أعطاني المشروع ثقة في النفس والقدرة على التواصل مع الآخرين	2.79	.440	%93	مرتفعة
أصبحت قادرة على حل المشاكل بنفسي	2.68	.524	%89	مرتفعة
ساهم مشروعي في تطوير حياتي للأفضل	2.73	.479	%91	مرتفعة
التدريب الذي أخذته في المشاريع ساعدني على إدارة مشروعي بنجاح	2.74	.440	%91	مرتفعة
الدرجة الكلية للمحور	2.739	.3572	%91	مرتفعة

خامساً: العوامل التي ساعدت في نجاح المشاريع الصغيرة والتحسينات التي طبقت للمشروع لاستمرار نجاحه:

أشارت صاحبات المشاريع الصغيرة اللاتي حصلن على تمويل بفتح مشروع من قبل مشروع تعزيز القدرة على الصمود في الريف اليمني، أن العوامل التي ساعدت على نجاح مشاريعهم في الدرجة الأولى كان دعم الأسرة وبنسبة عالية وصلت 82% من إجمالي إجابات أفراد العينة، ثم يأتي العامل الثاني وهو الإصرار على الاستمرار والنجاح79.5%، ثم الثقة بالنفس 65.8%، وحسن التعامل مع العملاء والزبائن، بالإضافة إلى عوامل أخرى كانت أقل أهمية موضحة في شكل (1).

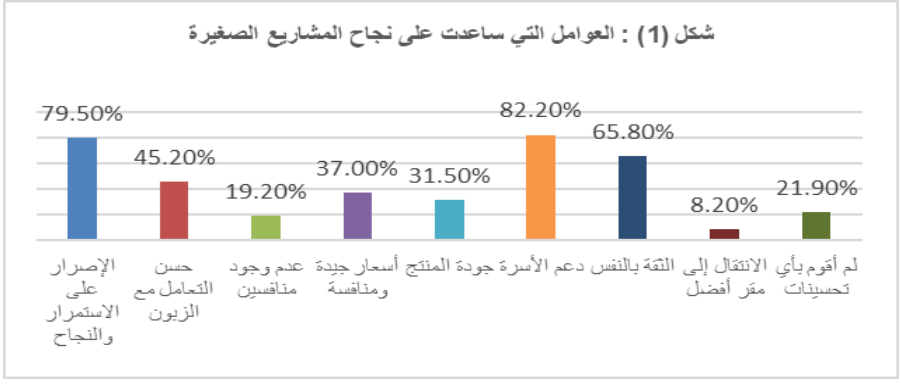

أما بالنسبة للتحسينات التي عملت تطوير المشروع الصغير من قبل مالكات المشاريع، فقد أكدن صاحبات المشاريع بنسبة 78.9% من إجمالي العينة أنهن عملن تطوير وتحسين للمنتج وخصوصا المشاريع الإنتاجية

أو المشاريع الحرفية من عمل تحسينات وتطوير للمنتج إما بناء على رغبة الزبون، أو لجذب عملاء جدد وزيادة الربحية، كما أن نسبة 43.9% من إجمالي العينة قمن بشراء معدات جديدة للمنتج، وشراء أدوات تكنولوجيا جديدة مثل الهاتف أو الكمبيوتر وغيرها بنسبة 33%، موضح ذلك في شكل (2).

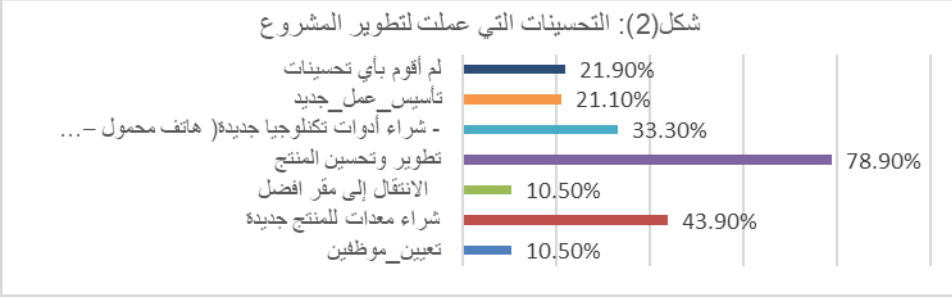

سادسا: تأثير جائحة كورونا على المشاريع الصغيرة التي تديرها النساء.

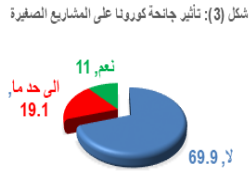

من الملاحظ في شكل (3)، أن غالبية المشاريع الصغيرة لم تتأثر بجائحة كورونا بنسبة 69.9%، و 19% فقط من تأثرت المشاريع بالجائحة، وهذا يدل على أن مشاريع النساء غالبيتها تكون في البيت وأغلبها خدمية أو حرفية وتعتبر مشاريع صغيرة وعدد عمالها غالبا يكون صاحبة المشروع أو شخص آخر يساعده ويكون من البيت أخ أو أب، مما ساعد صاحبات المشاريع على المحافظة على المشروع وعدم التأثر بالجائحة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة في مديريتي عبس وبني قيس - محافظة حجة لأثر امتلاك المرأة لمشروع صغير على تمكينها الاقتصادي تعزى للمتغيرات الديمغرافيا (المستوى التعليمي – الحالة الاجتماعية) وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لمعرفة الفروق في المتوسطات حسب البيانات الديمغرافيا (المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية) وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة في مديريتي عبس وبني قيس - محافظة حجة لأثر امتلاك المرأة لمشروع صغير على اتخاذ القرارات داخل المنزل تعزى للمتغيرات الديمغرافيا (المستوى التعليمي – الحالة الاجتماعية)، حيث أشارت نتائج الجدول أدناه (7)، أن الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة لأثر امتلاك المرآة لمشروع صغير على اتخاذ القرارات داخل المنزل حسب المستوى التعليمي لصاحبات المشاريع كانت متفاوتة وصغيرة جدا فيما بينها، وهذه الفروق ليس لها أي دلالة إحصائية، حيث تبين أن قيمة (F=.909) ومستوى الدلالة أعلى من (0.05)، وبالمثل بالنسبة للحالة الاجتماعية، مما يدل على قبول الفرضية الفرعية الأولى .

جدول (7): نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA للفرضية الفرعية الأولى

اتخاذ القرارات داخل المنزل		المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي	أمي	2.4242	.27892	.909	.441
	يقرأ أو يكتب	2.4214	.27032		
	ثانوي	2.5457	.20400		
	جامعي	2.4629	.28793		
الحالة الاجتماعية	عازبة	2.4834	.23009	.852	.431
	متزوج	2.4478	.31073		
	أرملة	2.5998	.16219		

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات إجابات أفراد العينة في مديريتي عبس وبني قيس - محافظة حجة لأثر امتلاك المرأة لمشروع صغير على الاستقلال المادي تعزى للمتغيرات الديمغرافيا (المستوى التعليمي – الحالة الاجتماعية) .

تشير نتائج الجدول (8)، أن الفروق بين متوسطات إجابات أفراد العينة لأثر امتلاك المرأة لمشروع صغير على الاستقلال المادي حسب المستوى التعليمي لصاحبات المشاريع كانت متفاوتة وصغيرة جدا فيما بينها، وهذه الفروق ليس لها أي دلالة إحصائية، حيث تبين أن قيمة (F=1.914) ومستوى الدلالة (.135) وهي أعلى من (0.05)، وبالمثل بالنسبة للحالة

الاجتماعية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للحالة الاجتماعية، مما يدل على قبول الفرضية الفرعية الأولى.

جدول (8): نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA للفرضية الفرعية الثانية

الاستقلال المادي		المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار F	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي	امي	2.7000	.42889	1.914	.135
	يقرأ أو يكتب	2.7000	.24595		
	ثانوي	2.8533	.27352		
	جامعي	2.6310	.38851		
الحالة الاجتماعية	عازبة	2.7154	.31235	2.174	.121
	متزوج	2.6795	.41613		
	أرملة	3.0000	.00000		

التوصيات: توصي الدراسة ما يلي:

-دعم المشاريع الناجحة والمستمرة وخصوصا في الوضع الراهن، والوصول بها إلى التمكين الاقتصادي بشكل ممتاز، وقد يكون الدعم مالي أو فني .

-مساعدة المرأة اليمنية الريفية في وضع تسهيلات لمساعدتها في فتح حساب في البنك وتشجيعها على الاستفادة من الدخل الذي تحصل عليه من المشاريع.

-العمل على تكثيف دورات في مجال ريادة الأعمال وكافة النواحي الإدارية والمالية للمرأة الريفية صاحبة المشروع لتمكينها أكثر والحفاظ على مشروعها وتكون أكثر ريادة.

-التركيز على الخريجات من الجامعات ودعمهن وتوجيههن لفتح مشاريع نسوية .

-محاولة عمل تسويق لمنتجات المشاريع الصغيرة عن طريق عمل معارض داخل المديرية وخارجها.

-إلقاء الضوء على المشاريع الصغيرة الناجحة، والإشارة إليها وتكريمها كتجارب ناجحة، لإعطاء التشجيع لصاحبات المشاريع لتطوير وتحسين مشاريعهن.

قائمة المراجع:

1.البناء، عبد القادر.(2015)." واقع المشروعات الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجمهورية اليمنية"، منظمة المرأة العربية، مصر
https://www.empowerwomen.org/

2.البنك الدولي.(2014)."وضع المرأة اليمنية من الطموح إلى تحقيق الفرص" https://documents1.worldbank.org
3.الجوفي، مريم.(2017)."آثار الحرب والصراعات على المرأة اليمنية ودورها في بناء السلام 2015-2017"، المرصد اليمني لحقوق الانسان، اليمن. http://www.yohr.org/up/1514973818.pdf
4.الدماغ، حنين جلال.(2010). "دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة" دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الاقتراض NGOs في قطاع غزة 1995 – 2008"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (الأوتشا).(2020). "تمديد خطة الاستجابة الإنسانية لليمن في ديسمبر(2020)". https://documents1.worldbank.org
5.المحروق، ماهر.(2011). "المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لتمكين المرأة اقتصاديًا"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مجلد 19، عدد 3، 4، الأردن.
6.الوليدات، والخاروف.(2014). "دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في محافظة مأدبا (2010-2014)"، دراسات العلوم الاجتماعية، المجلد 46، العدد 1، ملحق1، الأردن.
7.جبر، بشرى.(1998). "المرأة العربية تتكلم: دليل التدريب للتمكن الذاتي"، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، لبنان.
8.سلامي، وببه.(2013). "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد03، الجزائر. http://oaji.net/articles/2014/440-1391625315.pdf
9.شريان، إيمان عبدالرحمن.(2019) "تمكين النساء المتضررات اقتصاديًا من الحرب"، مؤسسة تنمية القيادات الشابة، صنعاء – اليمن https://www.yldf.org
10.صافي، والطراونة.(2018). "أثر المشروعات النسوية الصغيرة الممولة على تمكين المرأة الريفية الفلسطينية اقتصاديًا: دراسة ميدانية مطبقة على النساء الحاصلات على المشروعات الممولة في ريف رام الله والبيرة 2006-"2016"، رام الله فلسطين، دائرة علم الاجتماع، كلية الآداب الجامعة الأردنية–الأردن. https://journals.najah.edu/media/journals/
11.عبد الله، وحتاوي.(2014)."سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في دولة فلسطين"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس
12.مارثا، كامل. (2018)."التقرير السنوي الثاني لأوضاع النساء والسياسة بالمنطقة العربية 2018" - الملتقى الثاني لأوضاع النساء والسياسة بالمنطقة العربية – مصر https://cwpar.org/node
13.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واخرون. (2017). "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي"، روما.

http://www.fao.org/3/i7695a/i7695a.pdf
14.نور الدين، أحمد، وآخرون (2017) "أثر الحرب على مشاركة النساء في بناء السلام ومنظمات المجتمع المدني"، مؤسسة أوام التنموية الثقافية، منظمة أوكسفام ومؤسسة تنمية القيادات الشابة- https://www.mena-acdp.com
15.Akande, O.O.(2013). "Does Entrepreneurship Programs Influence business performance? An Empirical Investigation of the Nigeria SMEs", International journal of Research in Commerce and Management. Volume No.4, Issue No.09.
16.Akintoye I.R. and Oladejo M.O. (2008)."Theory of Micro Enterprises.The Nigeria experience" ,International Journal of Social Sciences,University of Uyo, Akwa Ibom state Nigeria,Vol.3No 7.
17.Basak. RS, Basak. AC, Rahman MA. (2017). "Women Empowerment to Lead Change- Bangladesh Perspective. Accessed on 11feb,2018". http://feppcar.org/396/women-empowerment-to-lead-change-bangladesh-perspective/
18.Brigitte Rohwerder. (2017), "Conflict and Gender Dynamics in Yemen," Institute of Development Studies. https://www.alnap.org/help-library/conflict-and-gender-dynamics-in-yemen
19.Jitu, Jasika Alam,(2019). "Women Economic Empowerment and SMEs , A Case Study on Bangladesh", Linnaeus University, Faculty of Social Sciences, Department of Social Studies.(Masters Thesis).
20.Oxaal, Z. & Baden, S. (1997). "*Gender and empowerment: definitions, approaches and implications for policy",* Brighton: Institute of Development Studies.
21.The World Bank, (2007). Empowerment in Practice: Analysis and Implementation, Washington DC: The World Bank
22.World Bank Group ,(2019). "YEMEN Economic Monitoring Brief, Macroeconomics", Trade & Investment Global Practice Middle East & North Africa , winter 2019 ,.
23.https://ar.sdf-yemen.org/SubProjects.aspx?ID=20, 25-2-2021 تاريخ الدخول
24.https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/coronavirus-disease-covid-19,20-6-2021 تاريخ الدخول

25.https://www.moit.gov.ye/moit/ar/win-general-admin-small-industries تاريخ الدخول 2021-6-10
26.https://teb21.com/article/definition-of-empowerment-of-women تاريخ الدخول 2021-6-15.
27.https://www.moit.gov.ye/moit/ar/win-general-admin-small-industries2021-6-20 تاريخ الدخول
28.https://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_619032/lang--ar/index.htm.